# معايير نقد المتن عند المحدّثين والأصوليين

د. فرحان سيف حسن*

سلم البحث في ١٤٤٢/٥/٢٦هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٢/٦/٢٨هـ

**ملخص البحث:**

تناولت هذه الدراسة معايير النقد عند المحدثين والأصوليين والمنهج الذي اتبعه المحدثون والأصوليون في الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، بتمييز الصحيح من الضعيف، والسليم من السقيم، وإبعاد كل ما أُلصق بها من عبث وكذب ووضع. كما تناولت جهود المحدثين والأصوليين في نقد متون المرويات، فهو منهج يتَّسم بالأمانة الذي سار عليها المحدثون والأصوليين، والالتزام بأصول النقد، والدقة في إعطاء الحكم على المتن، والرد على ضبابية المعايير في نقد متن الحديث عند المستشرقين وأتباعهم.

**Abstract:**

**Criteria for criticism of the body of hadith among the hadiths and fundamentalists**

By: Dr.Farhan Saif Hasan, department of sunnah and its sciences, Hadith specialists Criticism Criteria, faculty of shari ah and religion faudamentals, Khalid university king

This study dealt with Standards of criticism with moderns and Method which used by moderns for defense to Sunnah prophet Muhammed (PBUH). In this study differentiation between true and false (its call Weak in Hadith ) and between correct and incorrect and take out which pointless , lie and which put incorrect, And in this study we discuss modern people efforts criticism Matton (Meanings) of Narratives and this divide Scientific honesty, That way follow by modern people and Commitment of Origins Criticism and correct to get Rule of Matton(Meanings of Hadith ) and reply to incorrect Standards of Criticism Hadith Matton(Meanings of Hadith) orientalist and their followers Criteria , Criticism, Hadith specialists

**المقدمة:**

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أنزل علينا خير كتاب، وتعهّد بحفظه ورعايته من التبديل والتحريف، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ۝٩﴾ [الحجر:٩]، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الله به الغمّة، فاللهم اجزه عنا خير ما جزيت رسولاً عن أمته. أما بعد: تحتل السُنة المطهّرة

* أستاذ الحديث المشارك بقسم السُنَّة وعلومها، كلية الشريعة وأصول الدِّين، جامعة الملك خالد.

أهمية كبيرة في حياة المسلمين ليس في المجال الفقهي فقط، بل في جميع شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وقد تعرضت السُنة لهجمات متعددة من قبل الأعداء والأصدقاء، فنالها التحريف وسوء الفهم، بالإضافة إلى وجود عوامل موضوعية ساهمت في تشويه السُنة.

وقد شمّر نقّاد الحديث عن سواعدهم في تنقية السُنة فبذلوا جهودا حثيثة في سبيل هذا الهدف، حظيت السنة النبوية باهتمام الصحابة، رضوان الله عليهم؛ لأنها التطبيق النبويّ العمليّ للقرآن الكريم، وقد اعتنى الصحابة بالسُنة النبوية في عهد الرسول، وبعد وفاته حَرَصُوا على فحص ما يُروَى لهم عن النبى ﷺ وفق مناهج اعتمدوها لذلك، وقد ورث مَنْ بعدهم عنهم هذه العناية، وقَّنقوا فيها، وأضافوا إليها أبواباً جديدة، وقد حظى السند باهتمام بالغ؛ نظراً لِمَا مَرَّ به المسلمون من الفتن ونشوء الفرق المختلفة، ومحاولة كل منها الانتصار لرأيها من خلال السنة النبوية، إذْ أصبح التوثق من السند من الدِّين، مِمَّا أوجد تراثاً هائلاً من العلوم الخادمة للسُنة لاسيَّما المتعلقة بالسند، ولم يغفل أهل العلم –من المحدثين والأصوليين– متن الحديث، وبُذِلت فى هذا المجال جهود تستحق الكشف عنها، وتجليتها، والاهتمام، بها، والعمل على تأطيرها على شكل قواعد علمية لا تقل شأناً عما أنجز خدمة للسند.

ومن خلال هذا البحث سأحاول جاهداً عرض أهم معايير ومقاييس نقد متن الحديث النبوي عند المحدثين والأصوليين.

**أهمية الموضوع:**

تتلخص أهمية هذا الموضوع وأسباب البحث فيه في الآتي:

١. أنه يبحث في أهم علم بعد كتاب الله وهو سنة رسول الله ﷺ، ولذا اعتنى أهل العلم قديمًا وحديثًا، رواية ودراية، جمعًا ونقدًا، ودراسة وشرحًا.

٢. الدفاع عن سنة النبي ﷺ بتمييز الصحيح من الضعيف، والسليم من السقيم، وإبعاد كل ما ألصق بها من عبث وكذب ووضع.

٣. إبراز جهود المحدثين والأصوليين في نقد متن الحديث، وأن نقد المتن بدأ مبكراً قبل نقد السند ودحض شبه المستشرقين في هذا الجانب

٤. بيان المنهج العلمي الذي سار عليه المحدثون والأصوليون في نقد متون المرويات، فهو منهج يتسم بالأمانة العلمية، والالتزام بأصول النقد، والدقة في إعطاء الحكم على المتن، والرد على ضبابية المعايير في نقد متن الحديث عند المستشرقين وأتباعهم.

**الدراسات السابقة:**

**١. نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى**، محمد مصلح محمد الزعبي، ماجستير، الجامعة الأردنية، الشريعة، أصول الدِّين، (١٩٩٩م)، سلطان العكايلة.

**٢. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**، محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية – الرياض، ط ٢، (١٤٠٢هـ).

**٣. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، صلاح الدِّين الإدلبي، دار الآفاق الجديدة، لبنان – بيروت، ط١، (١٤٠٣هـ).

**٤. مقاييس نقد متون السُّنة**، مسفر بن غرم الله الدميني، السعودية – الرياض، ط١، (١٤٠٤هـ).

**٥. أسباب اختلاف المحدَّثين:** دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردّها، خلدون محمد سليم الأحدب، الدار السعودية– جدة، ط١، (١٤٠٥هـ).

**٦. دراسات في مناهج المحدَّثين:** دراسة تحليلية لمناهج مشاهير المحدَّثين من العهد النبوي إلى وقتنا الحاضر، محمد محمود أحمد هاشم، مكتب مهيب للطباعة، مصر– المنصورة، (١٤١٣هـ).

**٧. منهج النقد عند المحدَّثين مقارناً بالمنهج النقدي الغربي**، أكرم ضياء العمري، دار إشبيليا، السعودية– الرياض (١٤١٧هـ).

**٨. دراسات في منهج النقد عند المحدَّثين**، محمد علي قاسم العمري، دار النفائس، الأردن– عمَّان، ط١، (١٤٢٠هـ).

وغيرها من المؤلفات في هذا المجال واكتفينا بذكر بعضها خشية الإطالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البحث يختلف عن الدراسات السابقة، في كونه تناول معايير نقد المتن عند أهل الحديث والأصول، بخلاف هذه الدراسات فإنها اقتصرت على أهل الحديث.

**منهجيتي في البحث:**

اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي، والمقارن، وذلك من خلال:

١. استقراء معايير نقد المتن عند المحدثين والأصوليين حتى غلب على ظني حصر أغلبها وأشهرها لا كلها.

٢. تتبع الأحاديث التي وقع النقد في متنها عند أهل الحديث والأصول، بحسب المعيار المحدد، وذلك سبيل التمثيل لا الحصر، فما ذكر منها دليلاً على ما لم يذكر.

٣. استقراء نصوص المحدثين والأصوليين وتتبعها من مظانها المعتمدة.
٤. تحليل عباراتهم وأقوالهم وكشف المراد منها، وإزالة الغموض عنها؛ إذ لم اكتفي بنقل عبارات الأصوليين والمحدثين، بل وقفت عليها وناقشتها مناقشة علمية تبين المطلوب منها غالباً.
٥. مقارنة أقول المحدثين والأصوليين، لمعرفة مدى الاتفاق والاختلاف بينهم في كل معيار، ولمعرفة ما أنفرد به المحدثون عن الأصوليين أو العكس.
٦. وضع العناوين المناسبة للمباحث والمطالب مستخدمًا الألفاظ الموضحة لهذه التقسيمات ما أمكن.
٧. مراعاة الأمانة العلمية في النقل والتوثيق بعزو الأقوال المقتبسة إلى أصحابها، وتوثيقها حسب الأصول.
٨. عزو الآيات المستشهد بها إلى سورها بذكر اسم السورة ورقم الآية بعد الآية مباشرة.
٩. الاستدلال بالأحاديث النبوية والآثار التي تخدم البحث وعزوها إلى مظانها، وذلك حسب ضوابط وأصول التخريج.
١٠. ذكر اسم الكتاب والمؤلف مختصرًا، ثم ذكر بيانات الكتاب في فهارس المصادر والمراجع.
١١. الاعتماد على المصادر الأصلية في نقل المعلومة والاستفادة من المراجع العلمية الحديثة المعاصرة التي تتناول الموضوع أو تتحدث عن بعض جوانبه.

**خطة البحث:**

لقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

**مقدمة** وفيها: بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث وخطته.

**المبحث الأول: تعريف النقد والمتن لغةً واصطلاحًا**، وفيه مطلبان:

**المطلب الأول:** تعريف النقد لغة واصطلاحًا.

**المطلب الثاني:** تعريف المتن لغة واصطلاحًا.

**المبحث الثاني: عناية المحدثين بنقد المتن**، ويحتوي على مطلبين:

**المطلب الأول:** دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن.

**المطلب الثاني:** عناية المحدثين والأصوليين بنقد المتن.

**المبحث الثالث: معايير المحدثين في نقد المتن**، ويشتمل على مطلبين:

**المطلب الأول:** الأسباب الموجبة لنقد المتن عند علماء الجرح والتعديل وأهل الأصول.

**المطلب الثاني:** معايير المحدثين والأصوليين في نقد المتن.

**الخاتمة:** وتتضمن أهم النتائج، والتوصيات المستخلصة من البحث.

هذا، وأحمد الله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره على فضله ونعمته عليّ حيث أعانني ووفقني على كتابة هذا البحث.والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

## المبحث الأول
## تعريف النقد والمتن لغة واصطلاحًا

سوف أتحدث في هذا المبحث عن: تعريف النقد والمتن لغةً واصطلاحًا، وذلك في مطلبين على النحو الآتي:

### المطلب الأول: تعريف النقد لغةً واصطلاحًا

**أولاً: تعريف النقد لغةً:**

**النّقْد لغةً:** تمييز الدَّراهم، وإعطاؤها إنسانًا وأخذُها، ونقدتُ الدَّراهم وانتقدتُها إذا أخرجتَ منها الزَّيف، ، فتمييز الدراهم والدنانير يكون بتمييز الجيد من الرديء، وإخراج الزيف منها والرديء، أنشد سيبويه:

تَنْفِي يَداها الحَصَى، فِي كلِّ هاجِرةٍ نَفْـيَ الـدَّنانِـيرِ تَنْقــادُ الصَّيارِيفِ

فهذا معنى النقد اللغوي في الأصل، وهو تمييز الطيب من الخبيث، والحسن من القبيح، والمزيف من الحقيقي(١).

**ثانياً: تعريف النقد اصطلاحًا:**

هو "دراسة الرواة والمرويات لتمييز جيدها من رديئها، وعلوم الحديث كلها تعتبر نتاجاً لهذه المهمة التي اضطلع بها المحدثون والحفاظ، ومن أبرز هذه العلوم علمي الجرح والتعديل وعلل الحديث"(٢).

يقول الخطيب البغدادي: "المعرفة بالحديث ليست تلقينًا، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم؛ فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به"(٣).

ويقول أحمد بن صالح: "معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب، وأحسبه قال: الجوهر إنما يبصره أهله وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له كيف قلت؟ إن هذا بائن يعني جيدا أو رديئًا"(٤).

### المطلب الثاني: تعريف المتن لغةً واصطلاحًا

**أولاً: تعريف المتن لغةً:**

**المتنُ لغةً:** مأخوذ من الشيء المتين، وهو القوي الشديد، وقيل: ما صَلُبَ من الأرض وارتفع، واستوى، والمتن من كل شيء: ما صَلُبَ ظهره، والجمع متون(٥).

**ثانياً: تعريف المتن اصطلاحاً:**

**المتن اصطلاحاً:** ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني(٦)، وقيل: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام(٧)، وقيل: هو ما ينتهي إليه الإسناد(٨).

**المعنى الاصطلاحي:** نقد المتن معناه: تمييز المقبول منه من المردود في ضوء قواعد النّقد المُعتبرة التي اصطلح عليها أئمة الحديث ونقاده، ليحتكموا إليها في تمييز المتن الصحيح من المتن غير الصحيح، وكذلك الإسناد الصحيح من الإسناد غير الصحيح(٩).

## المبحث الثاني
## عناية المحدثين والأصوليين بنقد المتن

سأتكلم في هذا المبحث عن: دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن والرَّد عليها، ثم أعقب ذلك ببيان عناية المحدثين والأصوليين بنقد المتن، وذلك في مطلبين على الوجه الآتي:

### المطلب الأول: دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن والرَّد عليها

انبرى جمع من المستشرقين للطعن في المصدر الثاني للتشريع وهدفوا من وراء ذلك إلى التشكيك في السنة النبوية من خلال هجومهم على صناعة المحدثين النقدية، وهزّ الثقة بجهودهم في هذا المضمار.

وكان من جملة ما أشاعوه: أن المحدثين اقتصروا في فحصهم الحديث على نقد سند الرواية دون متنها، وأنهم لم يتجاوزوا النقد الخارجي، فأصحاب الحديث –من وجهة نظرهم– يصححون المرويات اعتمادًا على صحة أسانيدها فقط، ولم يكلفوا أنفسهم في نقد المتون وفحصها وتمييزها من الداخل...، وقد أدى بهم هذا التصور إلى وصم منهج المحدثين بالقصور والخلل، ووصفوه بالسطحية من حيث معالجة الشكل دون المضمون(١٠).

ولقد ردّ على هذه الفرية والدعوى الباطلة مجموعة من علماء والباحثين

المسلمين؛ منهم المحدث الدكتور: همام سعيد، ذكر جملة من الأدلة في الرَّد على المستشرقين، نذكر بعضها هنا لأهميتها:

١. إن نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة ﷺ، فعائشة اعترضت على عدد من الروايات؛ لا لضعف الرواة، ولكن؛ لأن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادئ العامة والبدهيات الشرعية والعقلية، وقد صنف الزركشي كتاباً في استدراكات عائشة على الصحابة[١١]، وجميع هذه الاستدراكات نقد للمتن، وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما رضي الله عن الجميع.

٢. إن نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين هذه المذاهب مبني في معظمه على نقد المتن؛ فالشافعي يختلف مع غيره في كثير من الأحيان لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص، بل إن أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارهم تبعاً لفهمهم للمتن وتفسيره، والذين تمسكوا بظاهر النص ومنطوق المتن فئة واحدة هم الظاهرية.

٣. وكذلك الحال في نشأة المذاهب السياسية والعقدية الكلامية؛ فمعظم الاختلاف مبين على فهم النصوص، ومتون الحديث تشكل قسماً كبيراً من هذه النصوص.

٤. لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث – أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث– وموضوع هذا العلم البحث في المتون، ومن ذلك كتاب: "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، و"تهذيب الآثار" للطبري، و"مختلف الحديث" لابن قتيبة، وغيرها.

٥. لقد أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة؛ حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة، وكان العلماء يضعفون الحديث – أحياناً– والسند صحيح جيد، ويقولون: منكر المتن، شاذ، مضطرب، غريب، فيه ظلمة، يقشعر منه الجلد، لا يطمئن له القلب، وغير ذلك من العبارات الكثيرة.

٦. إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند؛ لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد، بمعنى أنهم يركّبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع أو يُلقِّنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة، وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة، وكتبوها بين السطور، إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات.

٧. إن السند هو إحدى الدلالات على الصحة، وليس هو الدليل الوحيد.

٨. إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه: "نقد المروي" بغض النظر عن

كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً، والسند والمتن جميعاً عند الناقد جملة واحدة؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها، فقد يخطئ في ذكر الاسم وقد يخطئ في عبارة التحمل –حدثنا، أو أخبرنا– وقد يخطئ في الرفع أو الوقف أو الإرسال، وقد يخطئ في عبارة المتن فيختصرها اختصاراً يخل بها، أو ينقص منها ما حقّه أن يكون فيها.

٩. إن نظرة في الكتب السُّتة المتداولة تعطينا الدليل الأكيد على العناية بالمتون ونقدها، فالبخاري يختار الرواية من بين مئات الروايات، وقد ثبت بعد جمع الروايات أن اختياراته مدروسة وقائمة على البحث والتتبع، وقد ظهر الاتجاه نحو نقد المتن على يد الإمام الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه[١٢].

**المطلب الثاني: عناية المحدثين والأصوليين بنقد المتن**

حظيت المتون بعناية فائقة من المحدثين والأصوليين النقاد، وحظيت للبحث والتفتيش والتتبع مع بداية نقد السند، وعلى نطاق واسع كسعة نقدهم للسند، وأنه لم يكن أمرًا غريبًا في عالم السُّنة، أو أنه علم لم تأتي به الأوائل. وأوضح ما يشير إلى عناية المحدثين والأصوليين بالمتن؛ هي العلوم المختلفة التي أُسست وكان موضوعها وهدفها: متون الحديث النبوي، وتعرف بعلوم المتن، وهي أنواع وأقسام:

**علوم المتن:**

١) **المباحث المتعلقة بنسبة المتن إلى قائله:** وتشمل الحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع، ونقدها يتمثل في التمييز بينها وتحديد كل قسم حتى لا يختلط بالآخر، وخاصة المرفوع والموقوف.

٢) **علوم المتن ومباحثه المتعلقة بمعناه:** وهذه العلوم فيها نقداً للحديث من حيث غرابة لفظه، أو إشكال معناه، أو تعارضه مع القرآن، أو مع حديث آخر صحيح، أو مع العقل السليم، وأهم هذه العلوم: مختلف الحديث. ناسخه ومنسوخه. مشكله. غريبه. ويمكن أن يضاف إليها: أسباب ورود الحديث لأهميته في بيان معنى الحديث.

٣) **علوم الحديث المتعلقة باختلاف رواياته:** وتتمثل في زيادات الثقات، والشاذ، والمضطرب، والمقلوب، والمدرج، والمصحف، والمعلل.

وهذه المباحث بعضها خاص بالمتن، وبعضها مشترك بينه وبين السند.

**٤) مباحث المتن المتعلقة بتفرده أو تعدده:**

وهي مشتركة مع السند أيضاً، وتشمل الغريب، والفرد، والمتواتر والشاهد.

وهناك مباحث أخرى قد تذكر ضمن علوم أخرى غير علوم المتن، ولكنها ذات

صلة قوية به؛ لأنها تحميه من التحريف كضبط الراوي، وتحافظ على لفظه وسلامة معناه كرواية الحديث بلفظه والترخيص في روايته بالمعنى بقيود، وتدل على صحة نسبته إلى النبي ﷺ، أو كذب راويه كالعلامات الدالة على وضع الحديث بالنظر في متنه(١٣).

وقد اعتنى الأصوليون بهذه العلوم والمباحث الحديثية، وتظهر عنايتهم بها من خلال التنظير والتأصيل والتقعيد، فلا تكاد تخلو مصنفاتهم من تلك المباحث، بل خصصوا فصولاً ومباحث مستقلة للأخبار(١٤)، فضلاً عن عنايتهم بها من خلال التطبيق الفقهي الذي يتجلى فيه نقد متون الأحاديث، بل إن أحد أبرز أسباب الخلاف بين الفقهاء يرجع إلى نقد المتن(١٥).

## المبحث الثالث

## معايير المحدثين والأصوليين في نقد المتن

سأتحدث في هذا المبحث عن: الأسباب الموجبة لنقد المتن عند المحدثين والأصوليين، وعن معايير المحدثين والأصوليين في نقد المتن، والحديث عن ذلك سيكون ضمن مطلبين على النحو الآتي:

### المطلب الأول: الأسباب الموجبة لنقد المتن عند المحدثين والأصوليين

الأسباب الموجبة لنقد المتن عند المحدثين هي الأسباب نفسها عند والأصوليين فلا تكاد تختلف، نذكر منها ثلاثة أسباب وهي كالآتي:

**السبب الأول: المخالفة:**

نقصد بالمخالفة هنا أن متن الحديث الذي يرويه الراوي الذي يكون محل الدراسة عند المحدثين والأصوليين يتعارض مع أحد الأصول التالية: صريح القرآن، أو صحيح السنة النبوية، أو الإجماع، أو قول راوي الحديث أو فعله.

ومما يؤكد أن علماء الجرح والتعديل التفتوا لهذا السبب بصورة أساسية، وجعلوه ركناً من أركان العملية النقدية في فحص الرواة والحكم عليهم، قول الحافظ ابن حجر: "مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"(١٦)، وعلم العلل هو الجانب التطبيقي للعملية النقدية عند علماء الحديث، فالحكم على حديث أحد الرواة بأن فيه مخالفة هو من صميم علم العلل، ونتيجته: الحكم على الراوي إن تكرر منه مثل هذه المخالفات أن يُحكم عليه بعبارة: "ضعيف، أو صالح، أو صدوق ليس بمتقن، أو متروك، أو ثقة له أوهام"، ونحو هذه العبارات التي هي في حقيقة الأمر نتائج العملية النقدية التي يقوم بها علماء الجرح والتعديل قبل إصدار حكمهم على رواة الحديث النبوي.

وهذا السبب نفسه قرّره الأصوليون في مصنفاتهم، واستخدموه في نقدهم؛ إذ جعلوا المخالفة والمعارضة سبباً من أسباب نقد الحديث وعلة تستوجب رده وعدم الأخذ به، ومما يؤكد أن الأصوليين عملوا بهذا السبب وجعلوه حاضراً في أذهانهم عند تنقيح الروايات والحكم عليها، قول أبي بكر الجصاص الحنفي في سياق كلامه عن العلل التي من أجلها لا يعمل بحديث الآحاد؛ إذ قال: "فمن العلل التي يردها أخبار الآحاد عند أصحابنا: ما قاله عيسى بن أبان: ذكر أن خبر الواحد يرد لمعارضة السُّنة الثابتة إياه، أو أن يتعلق القرآن بخلافه فيما لا يحتمل المعاني، أو يكون من الأمور العامة، فيجيء خبر خاص لا تعرفه العامة، أو يكون شاذا قد رواه الناس، وعملوا بخلافه"(١٧).

وبمثل هذا صرَّح أبو الحسين البصري؛ إذ قال: "فإن كان الخبر ينافي الكتاب من غير نسخ لم يجز قبوله؛ لأنا قد علمنا أن الله تعالى قد تكلم بالآية، وأن النبي ﷺ قد تكلم بما تواتر من نقله عنه، فلو أخذنا بخبر الواحد لكنا قد تركنا بالجملة ما قد علمنا أن الله ﷻ قاله، وعدلنا إلى ما لا نعلم أنه صدق... وكذلك إذا عارض الإجماع خبر واحد"(١٨). وهذا ما قرَّره ابن أمير الحاج بقوله: "إن كان الخبر حديثًا يشترط أن يكون غير مخالف للكتاب والسُّنة الثابتة، ولا شاذًا، ولا مما تعم به البلوى"(١٩).

**السبب الثاني: التفرد:**

الناظر بتأمل وتعمق في كلام المحدثين والأصوليين لا يخالجه شك أن مسألة التفرد بصورة عامة قد احتلت مساحة كبيرة جداً في العملية النقدية عندهم رحمهم الله.

والتفرد بمتن حديثي لا يحتمل للراوي كان سبباً من أهم أسباب النقد لدى المحدثين والأصوليين للرواة ومروياتهم، وقد ظهر لي بدراسة جملة من النصوص المتعلقة بتفرد المتون، أنه يكون موجباً لنقد الراوي عندهم في ثلاث حالات:

١. إذا كان التفرد بمتن لا أصل له، ويكون مشتملاً على أمور مبالغ فيها، أو لا تشبه كلام النبوة، وهذا ما يمكن تسميته بالتفرد المطلق؛ أي: أن الراوي ينفرد بمتن أو متون حديثية لا أصل لها، لا تعرف إلَّا من طريقه، وهذا متفق عند الأئمة على رده.

وقد أشار الأصوليون إلى هذه الحالة من التفرد، فقال القاضي أبو يعلى الحنبلي: "إن روى حديثاً، لا أصل له، وقال: نقلته على بصيرة مني بذلك، فهو مردود الحديث؛ لأنه قد أخبر عن نفسه بالكذب على رسول الله ﷺ"(٢٠).

٢. إذا كان الراوي يكثر من التفرد بمتون عن عالم من علماء الحديث المعروفين كابن جريج أو عطاء، وأمثالهما، يستبعد أن يكون حدث بها؛ لأنها لا توجد عند الحفاظ من

أصحاب ذلك الإمام، والغالب أن ذلك الراوي الذي تفرد بها جعل ذلك السند –لسهولته بالنسبة لحافظته– جادة يكثر من سلوكها في كثير من مروياته، وهذا ممكن تسميته بالتفرد المقيد، وجمهور علماء الجرح والتعديل على تضعيف الراوي الذي يقع منه مثل ذلك.

وهذه الحالة قررها الأصوليون أيضاً، يقول القاضي أبو يعلى –في سياق كلامه عن الأسباب التي يرد من أجلها الخبر–: "إن يروي ما يجب على الكافة علمه، مثل أن يروي أن النبي ﷺ عهد إلى أبي بكر، أو إلى عثمان، أو إلى علي، فإذا انفرد الواحد بنقل مثل هذا كان مردوداً"(٢١).

٣. إذا كان الراوي يتفرد بمتن يحتوي على تفصيل في أمر من الأمور المهمة في الشريعة، وهذا ممكن تسميته بالتفرد النسبي، وهو مختلف فيه بين علماء الحديث إذا كان راويه صدوقاً أو ثقة غير مكثر.

وهذه الحالة ذكرها الأصوليون، وهي مسألة مشهورة تعرف بمسألة الزيادة إذا انفرد بها الراوي الثقة، وهي محل خلاف فيما بينهم أيضاً، حيث تعتبر الزيادة –عند من يقول بها– من طرق نقد متن الحديث(٢٢).

**السبب الثالث: الاضطراب:**

الاضطراب في المتن يعد سبباً كافياً لنقد الراوي الذي وقع منه ذلك؛ لأن الاضطراب الذي هو: رواية الحديث على أوجه مختلفة متساوية في القوة؛ يدل على وجود خلل في رواية ذلك المتن عند ذلك الراوي، وفي تقرير هذه الحقيقة العلمية يقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ"(٢٣).

وهذا ما قرره الأصوليون، يقول أبو إسحاق الشيرازي –عند كلامه وجوه الترجيح بين الأحاديث–: "أن يكون أحدهما قد اضطرب لفظه والآخر لم يضطرب، فيقدم من لم يضطرب لفظه؛ لأن اضطراب لفظه يدل على ضعف حفظه"(٢٤).

وقال أبو حامد الغزالي –في سياق كلامه عن وجوه الترجيح بين الأحاديث–: "سلامة متن أحد الخبرين عن الاختلاف والاضطراب دون الآخر، فسلامته مرجحة، فإن ما لا يضطرب، فهو بقول الرسول أشبه، فإن انضاف إلى اضطراب اللفظ اضطراب المعنى كان أبعد عن أن يكون قول الرسول؛ فيدل على الضعف وتساهل الراوي في الرواية"(٢٥).

## المطلب الثاني: معايير المحدثين والأصوليين في نقد المتن

المعايير التي ذكرها المحدثون والأصوليون في نقد متن الحديث النبوي كثيرة مبثوثة ومتفرقة في كتب المحدثين وأهل الأصول، إلَّا أن هناك جهوداً بذلت لجمع شتات هذه المعايير والضوابط والقواعد في مكان واحد يسهل الرجوع إليها والاستفادة منها، منها كتاب ابن الجوزي: "الموضوعات"، وابن القيم: "المنار المنيف"، وكتاب: "فوائد حديثه"، وغيرها.

وفي هذا المقام سنذكر أشهر هذه والمعايير التي يذكرها المحدثون والأصوليون، فمن ذلك:

**المعيار الأول: مخالفة المروي صريح القرآن الكريم:**

أكثر المحدثون والأصوليون من استخدام هذا المعيار كثيراً، بل وجد استخدام هذا الضابط معروفًا ومشهودًا ومعمولًا به منذ زمن الصحابة ﷺ. فلما بلغ عائشة ﷺا أن أبا هريرة ﷺ يقول: إن رسول الله ﷺ قال: «ولد الزنى شر الثلاثة»[٢٦]. فقالت: رحم الله أبا هريرة أساء سمعاً فأساء إجابة ... لم يكن الحديث على هذا، إنما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله ﷺ، فقال: «من يعذرني من فلان؟»، قيل: يا رسول الله مع ما به ولد زنى، فقال رسول الله ﷺ: «هو شر الثلاثة»، والله ﷻ يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزرَ أُخرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤][٢٧]،[٢٨].

ونجد أن هذا المعيار نفسه استخدمه الأصوليون في نقدهم لمتون الأحاديث، ونصوا عليه في مصنفاتهم، قال الفنَاري: «ولهذا [أي لمخالفة الخبر للكتاب] أنكرت عليه عائشة ﷺا في روايته أن "ولد الزنا شر الثلاثة"[٢٩]، و"أن الميت يعذب ببكاء أهله"[٣٠]، متمسكة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزرَ أُخرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]"[٣١].

وهذا ما أكده الجصاص بقوله: "ومن الأخبار المخالفة للكتاب، حديث فاطمة بنت قيس: في إسقاط سكنى المبتوتة ونفقتها[٣٢]، قال الله تعالى: ﴿أَسكِنُوهُنَّ مِن حَيثُ سَكَنتُم مِّن وُجدِكُم...﴾ [الطلاق: ٦]"[٣٣].

لذلك قالوا بعرض السُّنة على القرآن، ويراد بعرض السُّنة على القرآن أَلا يكتفى بالنظر إلى السند في الحكم على الحديث، بل يجب أن يضاف إليه النظر في متنه ومعناه، للتأكد من أنه لم يأت بما يخالف القرآن، فإن جاء الحديث بما يخالف القرآن، اعتبرت هذه المخالفة علة يضعف بها الحديث، وقرينة على خطأ ما في الرواية، فالقرآن قاض على الحديث من حيث الصحة والضعف، حاكم على السُّنة من حيث الأخذ بها أو الترك؛ إذ هو الأصل الثابت المقطوع بثبوته[٣٤].

وقد اختلف في الأخذ بهذا المعيار في اعتبار صحة الحديث. وقد ذكر الإسنوي أن الشافعي ذهب إلى أنه لا يجب عرض خبر الواحد على الكتاب، وأن عيسى بن أبان رأى أن ذلك واجب(٣٥).

فالزيادة على القرآن حينئذٍ –عند من يقول بها– من طرق نقد متن الحديث، فَيَرُدُّ بها خبر الآحاد، وهذه المسألة هي المشهور عند الحنفية بمسألة الزيادة على النص، ويعنون بها تقييد المطلق(٣٦). وأخذ بهذا المعيار معظم الحنفية، فجعلوا عرض السُّنة على الكتاب من أُسس نقد الحديث(٣٧).

**المعيار الثاني: مخالفة المروي صريح السُّنة النبوية:**

يقول ابن القيم: فكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك: فرسول الله ﷺ منه بريء، ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه أحمد أو محمد، وأن كل ما يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة(٣٨).

وهذا المعيار نفسه قرره الأصوليون واستعملوه في نقد متن الحديث، فمتى خالف المروي صريح السُّنة الثابتة يرد ولا يقبل، وفي ذلك يقول أبو إسحاق الشيرازي –في سياق كلامه عما ما يرد به خبر الواحد–: "أن يخالف نص كتاب، أو سنة متواترة، فيعلم أنه لا أصل له، أو منسوخ"(٣٩).

وقد ذكر السرخسي أن الحنفية بناء على هذا المعيار والذي قبله ردوا أحاديث مس الذكر، وحديث فاطمة بنت قيس، وخبر القضاء بالشاهد واليمين. ثم قال السرخسي مؤكدًا أهمية عرض الحديث على القرآن والسنة المشهورة، مثنيا على طريقة أئمة الحنفية في الأخذ بهذين المعيارين: «ففي هذين النوعين من الانتقاد للحديث علم كثير، وصيانة للدين بليغة، فإن أصل البدع والأهواء إنما ظهر من قبل ترك عرض أخبار الآحاد على الكتاب والسنة المشهورة فإن قوما جعلوها أصلا مع الشبهة في اتصالها برسول الله –عليه الصلاة السلام–، ومع أنها لا توجب علم اليقين، ثم تأولوا عليها الكتاب والسنة المشهورة فجعلوا التبع متبوعا، وجعلوا الأساس ما هو غير متيقن به فوقعوا في الأهواء والبدع بمنزلة من أنكر خبر الواحد" إلى أن قال: "وإنما سواء السبيل ما ذهب إليه علماؤنا ﷺ من إنزال كل حجة منزلتها فإنهم جعلوا الكتاب والسنة المشهورة أصلا ثم خرجوا عليهما ما فيه بعض الشبهة وهو المروي بطريق الآحاد مما لم يشتهر فما كان منه موافقا للمشهور قبلوه وما لم يجدوا في الكتاب ولا

في السنة المشهورة له ذكرا قبلوه أيضا وأوجبوا العمل به وما كان مخالفًا لهما ردوه"[٤٠].

**المعيار الثالث: مخالفة المروي للإجماع:**

الإجماع المحتج به، وهو المستند إلى نصوص الوحيين؛ يجب العمل به، وأن كل ما خالفه، فهو مردود، كحديث: "بيع الحر المفلس في دينه"[٤١].

نقد البيهقي هذا الحديث سنداً، ثم قال: "وفي إجماع العلماء على خلافه، وهم لا يجمعون على ترك رواية ثابتة، دليل على ضعفه أو نسخه إن كان ثابتاً"[٤٢].

وقد نصَّ الأصوليون على هذا المعيار في نقد متون الأحاديث والمرويات والحكم بردها إذا خالفت الإجماع، وفي ذلك يقول الشيرازي –في سياق كلامه عما ما يرد به خبر الواحد–: "إن يخالف الإجماع؛ فيستدل به على أنه منسوخ، أو لا أصل له؛ لأنه لا يجوز أن يكون صحيحًا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه"[٤٣].

وبمثل هذا صرَّح القاضي أبو يعلى[٤٤].

**المعيار الرابع: اشتمال الحديث على مستحيل أو منكر:**

والمراد بالمستحيل هنا: ما هو مستحيل في ذاته، وما هو مستحيل إلى ما يعرفه البشر من نواميس الكون وطبيعة الوجود، ومنها ما هو مستحيل في حق أشخاص معينين لنزاهتهم وعلو منزلتهم كالأنبياء، فلا يمكن أن يصدر عنهم مثل هذا الفعل أو القول. ويراد بالنكارة هنا: ما ينكر صدوره من النبي ﷺ أو من غيره من الأنبياء؛ لأن إيمانهم بالله يمنع من نسبة المنكر إلى أحد منهم، كما يشمل ما تنكره طبائع الناس وعقولهم السليمة، وما عرفوه من شرع الله وأحكامه[٤٥]. كحديث: «رأيت ربي ﷻ على جمل أحمر عليه إزاران...»[٤٦].

قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع مُحال، لا يحتاج لاستحالته أن ينظر في رجاله، إذ لو رواه الثقات كان مردوداً، والرسول منزه أن يحكي عن الله ﷻ ما يستحيل عليه"[٤٧].

وهذا المعيار ذكره الأصوليون أيضاً واستعملوه في نقد المتن، قال الجصاص: "وما روي: أن محمدًا ﷺ: "رأى ربه"[٤٨] يرده قوله تعالى: ﴿لَّا تُدرِكُهُ ٱلأَبصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]"[٤٩].

وقال بدر الدِّين الزركشي: "كل خبر أوهم باطلًا ولم يقبل التأويل. إما لمعارضته للدليل العقلي أو القطعي النقلي، وهو المتواتر عن صاحب الشرع ممتنع صدوره عنه قطعًا، كأخبار روتها الزنادقة تخالف القطع قصدًا لشين الدِّين، وقد نقل

عن بعض من ينافر أهل الحديث، كحديث: «عرق الخيل»[٥٠]"[٥١].

وبمثل هذا صرَّح القاضي الباقلاني في كتابه "التقريب"[٥٢].

**المعيار الخامس: سَمَاجة المروي وركاكة ألفاظه وكونه مما يسخر منه:**

قال السيوطي ﷺ: "المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلَّ على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ؛ لأنَّ هذا الدِّين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة، وقال: أما ركاكة اللفظ فقط، فلا تدل على ذلك؛ لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغيَّر ألفاظه بغير فصحيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبيﷺ فكاذب"[٥٣].

**مثاله:** حديث «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً ما أكله جائع إلَّا أشبعه»[٥٤].

قال ابن القيم: "فهذا من السَّمج البارد، الذي يصان عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء"[٥٥].

**المعيار السادس: كون المروي لا يشبه كلام النبي ﷺ:**

قال ابن القيم: "ومنها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحي يوحى كما قال تعالى : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ* إِن هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي، بل لا يشبه كلام الصحابة"[٥٦]. كالأثر القائل: «العلم في الصغر كالنقش في الحجر»[٥٧].

قال ابن تيمية: "فإن هذا مثل سائر، ليس من كلام النبي ﷺ، وأصحابه أيدهم الله تعالى، فتعلموا الإيمان والقرآن والسنن، ويسر الله ذلك عليهم وكذلك"[٥٨].

**المعيار السابع: تكذيب الحس للمروي:**

كحديث: «الباذنجان شفاء من كل داء»[٥٩].

قال ابن القيم: "قبح الله واضعه، فإن هذا لو قاله أمهر الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى وكثير من الأمراض لم يزدها إلَّا شدة"[٦٠].

وهذا المعيار نصَّ عليه الأصوليون عند كلامهم عن الأخبار الكاذبة، وفي ذلك يقول أبو حامد الغزالي: "من الأخبار ما يعلم كذبه وهي أربعة: الأول: ما يعلم خلافه بضرورة العقل، أو نظره، أو الحس والمشاهدة، أو أخبار التواتر، وبالجملة ما خالف المعلوم بالمدارك الستة المذكورة، كمن أخبر عن الجمع بين الضدين، وإحياء الموتى في الحال، وأنا على جناح نسر، أو في لجة بحر، وما يحس خلافه"[٦١].

وقال الآمدي: "وأما ما يعلم كذبه [من الأخبار]، فما كان مخالفًا لضرورة العقل أو النظر، أو الحس أو أخبار التواتر، أو النص القاطع، أو الإجماع القاطع، أو ما صرح الجمع الذين لا يتصور تواطؤهم على الكذب بتكذيبه..." [٦٢].

**المعيار الثامن: توفر الدواعي لنقل الخبر ثم لا ينقل، أو لا ينقله إلَّا من ليس بثقة:**

يقول ابن القيم في سياق كلامه عن هذا المعيار والتمثيل له: "ومنها: أن يدعي على النبي ﷺ أنه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه، كما يزعم أكذب الطوائف: أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب ﷺ بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: "هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا"، ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته، فلعنة الله على الكاذبين"[٦٣].

وهذا المعيار استخدمه الأصوليون في نقد متون الأحاديث من حيث الأصل، فما توافرت الدواعي على نقله، ثم لا ينقله إلَّا من ليس بثقة، كان ذلك دليلاً على عدم صحته، وفي ذلك يقول الأصفهاني: "إذا انفرد واحد بخبر عن شيء يتوفر الدواعي على نقل ذلك الشيء، وقد شاركه خلق كثير في مشاهدة ذلك لشيء، كما لو انفرد شخص واحد بالخبر عن قتل خطيب على المنبر في مدينة، فهو كاذب قطعا عندنا"[٦٤].

نكتفي بهذا القدر من المعايير التي استخدمها المحدثون والأصوليون في نقد متن الحديث، فبها يتضح مقصود البحث ويتحقق هدفه. إلَّا أنه ينبغي التنبيه أن هناك معايير أخرى لنقد متن الحديث وقع الخلاف بين الأصوليين في اعتبارها والأخذ بها، لم أوردها ضمن هذه المعايير لشهرتها من جهة، ولوقوع الخلاف فيها من جهة، ومن جهة ثالثة طول مباحثها فهي بحاجة إلى أبحاث مستقلة؛ لذا أحببت أن أنبه عليها كي لا يظن القارئ أنني غفلت عنها أو أهملتها وهذه المعايير هي:

١. خبر الواحد فيما تعم به البلوى ويكثر وقوعه ويحتاج الناس إلى معرفة حكمه، وهو معيار معتبر لدى الحنفية خلافاً لجمهور الأصوليين[٦٥].

٢. مخالفة خبر الواحد للأصول العامة والقياس فمنهم من يقدم خبر الواحد ومنهم من يرده عملاً بالأصول العامة والقياس[٦٦].

٣. مخالفة خبر الواحد لعمل أهل المدينة وإجماعهم، وهذا المعيار العمل به مشهور لدى المالكية ومن وافقهم[٦٧].

**الخاتـمة:**

وأذكر فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها من هذا البحث:

١. البحث والتنقيب في متن الحديث النبوي بدأ في مرحلة متقدمة؛ فشهد العهد النبوي ذاته على التأكد والتنقيب حول صحة نسبة أقواله ﷺ إليه من قبل الصحابة؛ بل

بتحذيره عليه الصلاة والسلام من الكذب عليه، إلَّا أنها كانت في إطار ضيق، وتوسع هذا الإطار أكثر في عهد الصحابة ﷺ وأرضاهم.

٢. المستشرقون في دعواهم الباطلة من قلة جهود علماء الحديث في نقد متن الحديث أخطئوا وهرفوا بما لا يعرفوا، ولو أنهم تعمّقوا في علوم الحديث؛ لعرفوا مقدار العناية الفائقة التي أبداها المحدثون في نقد متون الحديث النبوي فضلاً عمَّا أسهم به الأصوليون في نقد متن الحديث.

٣. نقد المتون والمرويات فن دقيق له قواعده ومقاييسه الخاصة مبثوثة في كتب المحدثين ومصنفات الأصوليين وبحاجة إلى مزيد رعاية واهتمام في إخراجها وترتيبها.

٤. عناية الأصوليين بنقد متون المرويات لا تقل أهمية من عناية المحدثين، ولست مبالغاً إن قلت أن جهودهم لعلها تفوق جهود المحدثين في نقد متن الحديث؛ نظراً لمجال تخصصهم؛ إذ اهتموا بالألفاظ التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية، وهذه المهمة من الخطورة بمكان؛ الأمر الذي جعلهم ينقحون متون الأحاديث وفحصها.

**أهم التوصـيات:**

١. أوصي الباحثين باختيار موضوع (معايير نقد المتن) في دراساتهم وبحوثهم والتعمق فيه لما له من أهمية في تنقية السُّنة النبوية بكل مما ألحق بها من معاني تخالف روح الشريعة الإسلامية، ودراستها دراسة مقارنة مع نتاج الأصوليين في هذا المجال.

٢. العمل على تأسيس موسوعة علمية ومنهجية خاصة بالتعامل مع متون الأحاديث من نواحيه المختلفة، تقتبس مادتها من العلوم الخاصة بالمتن.

٣. العمل على إقرار مادة دراسية متخصصة في معايير نقد متون الحديث النبوي للطلاب في المعاهد والجامعات الإسلامية لإكسابهم الدِرْبة اللازمة في تمييز الأحاديث المكذوبة والتي لا تصح عن الرسول ﷺ خاصة مع انتشار كمية هائلة من هذه الأحاديث في المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

**هوامش البحث:**

(١) ينظر: تهذيب اللغة، للهروي (٥٠/٩)، لسان العرب، لابن منظور (٤٢٥/٣) مادة: (نقد).
(٢) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبي بكر كافي (ص: ٣٨).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٥٥/٢).
(٤) المصدر السابق (٢٥٦/٢).
(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٢١٧/١٤)، لسان العرب (٣٩٨/١٣) مادة: (متن).

(٦) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث، للطِّيبي (ص: ٢٧).
(٧) ينظر: نزهة النظر، لابن حجر العسقلاني (ص: ١٣٠).
(٨) ينظر: شرح نخبة الفكر، للقاري (ص: ٥٤٤).
(٩) ينظر: الدفاع عن السنة – جامعة المدينة (ماجستير) (ص: ٣١٦).
(١٠) ينظر: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، لنجم عبد الرحمن خلف (ص: ٨).
(١١) اسم هذا الكتاب هو: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة. ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٥/١)؛ الأعلام للزركلي (٦٠/٦).
(١٢) ينظر: الفكر المنهجي عند المحدثين، لهمام سعيد (ص: ١٠٦– ١٠٩).
(١٣) ينظر: جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، لمحمد طاهر الجوابي (ص:٨٤ – ٨٥).
(١٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: جمع الجوامع، للسبكي (٧/٢–٨٦)، إرشاد الفحول، للشوكاني (٩٥/١–٢٠٨).
(١٥) ينظر تفصيل هذه المسألة في: إرشاد الفحول (٢٦٨/٢)، أسباب اختلاف الفقهاء، للخفيف (ص: ٥١ وما بعدها)، (ص: ٧٠).
(١٦) النكت، لابن حجر (١١٤/١).
(١٧) الفصول (١١٣/٣).
(١٨) المعتمد (١٥٣/٢–١٥٤).
(١٩) التقرير والتحبير (٢٧٦/٢).
(٢٠) العدة (٩٦٨/٣).
(٢١) المصدر السابق (٩٦٤/٣).
(٢٢) ينظر: المعتمد، لأبي الحسين البصري (١٢٨/٢)، العدة، لأبي يعلى (١٠٠٤/٣)؛ التبصرة، للشيرازي (ص:٣٢١)، البرهان، للجويني (٢٥٥/١)؛ أصول السرخسي (٢٥/٢)، قواطع الأدلة، للسمعاني (٣٩٩/١)؛ المحصول، للرازي (٤٧٣/٤)، الإحكام، للآمدي (١٠٨/٢).
(٢٣) أخرجه الخطيب في: الكفاية (ص: ٤٣٥).
(٢٤) اللمع (ص: ٨٤).
(٢٥) المستصفى (ص: ٣٧٦). وانظر: العدة (١٠٢٩/٣)؛ الإحكام، للآمدي (٢٤٨/٤)، شرح تنقيح الفصول، للقرافي (ص: ٤٢٤)، أصول الفقه، لابن مفلح (١٥٩٢/٤)؛ شرح مختصر الروضة، للطوفي (٦٩٥/٣).
(٢٦) أخرجه أحمد في مسنده (٤٦٢/١٣)، برقم: (٨٠٩٨)؛ وأبو داود في كتاب: العتق، باب: في عتق ولد الزنا، (٢٩/٤)، برقم: (٣٩٦٣)؛ والطحاوي في: شرح مشكل الآثار (٣٦٥/٢)، برقم: (٩٠٧)، وصححه الحاكم، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. انظر: المستدرك (٢٣٣/٢).
(٢٧) أخرجه الطحاوي في: شرح مشكل الآثار (٣٦٨/٢)، برقم: (٩١٠)، والحاكم في مستدركه، كتاب العتق، (٢٣٤/٢)، برقم (٢٨٥٥).
(٢٨) ينظر: منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، لعلى عبد الباسط

مزيد (ص: ٢١٤).
(٢٩) سبق تخريجه قريباً.
(٣٠) أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: البكاء عند المريض، (٨٤/٢)، برقم: (١٣٠٤)؛ ومسلم في كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، (٦٣٨/٢)، برقم: (٩٢٧).
(٣١) فصول البدائع (٢٥١/٢).
(٣٢) إشارة إلى قوله ﷺ: «ليس لك عليه نفقة». أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١١١٤/٢)، برقم: (١٤٨٠).
(٣٣) الفصول (١١٤/٣). وينظر: المعتمد، لأبي الحسين البصري (٨٠/٢).
(٣٤) ينظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، لعبد المجيد محمود (ص: ٢٠١ وما بعدها).
(٣٥) ينظر: نهاية السول، للإسنوي (ص: ٢٧٣)، الموافقات، للشاطبي (١٨٩/٣).
(٣٦) ينظر: التقرير والتحبير، لابن أمير حاج (٢١٨/٢-٢١٩)، والمطلق هو ما دل على فرد شائع غير مقيد لفظًا بأي قيد، كحيوان وطائر، والتقييد هو أن يتبع الخاص بلفظ يقلل شيوعه.
(٣٧) انظر: الفصول، للجصاص (١١٣/٣).
(٣٨) المنار المنيف (ص: ٥٦).
(٣٩) اللمع (ص: ٨٢).
(٤٠) أصول السرخسي (٣٦٧/١-٣٦٨).
(٤١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: التفليس، باب: ما جاء في بيع الحر المفلس في دينه، (٨٣/٦)، برقم: (١١٢٧٢). وصححه الألباني في: إرواء الغليل (٢٦٧/٥).
(٤٢) السنن الكبرى ، للبيهقي (٨٤/٦).
(٤٣) اللمع (ص: ٨٢).
(٤٤) ينظر: العدة (٨٣١/٣).
(٤٥) ينظر: مقاييس نقد متون السنة، لمسفر الدميني (ص٢١٩).
(٤٦) هذا الحديث رواه أبو علي الأهوازي أحد الكذابين في كتابه في الصفات سماه كتاب "البيان في شرح عقود أهل الإيمان"، وهو موضوع لا أصل له. ينظر: الموضوعات، لابن الجوزي (١٢٥/١).
(٤٧) الموضوعات (١٢٥/١).
(٤٨) يشير إلى الموضوع الذي رواه أبو علي الأهوازي.
(٤٩) الفصول (١١٤/٣). وينظر: المعتمد، لأبي الحسين البصري (٨٠/٢).
(٥٠) وهو: "إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسه من ذلك العرق". هذا الحديث رواه أبو علي الأهوازي في كتابه في الصفات، وهو موضوع لا أصل له. ينظر: اللآلئ المصنوعة، للسيوطي (٣٢/١).
(٥١) البحر المحيط (١٢٧/٦).
(٥٢) قال الباقلاني: "وذكر ابن عساكر في "تبيين" كذب المفتري أن الأهوازي كان سالميًا مشبهًا مجسمًا حشويًا، ألف كتابًا سماه "البيان في شرح عقود أهل الإيمان" شحنه بأحاديث الصفات،

ومن اطلع على ما فيه من الآفات، ورأى ما فيه من الأحاديث الموضوعة، والروايات المستنكرة المدفوعة، والأخبار الواهية الضعيفة، والمعاني المتنافية السخيفة، كحديث ركوب الجمل، وهو: "رأيت ربي يوم عرفة بعرفات على جمل أحمر عليه إزاران وهو يقول: قد سمحت قد غفرت إلا المظالم". وحديث عرق الخيل، وهو: "إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسه من ذلك العرق" قضى عليه في اعتقاده بالويل". التقريب والإرشاد (٥٩/١). وهذه الأحاديث سبق تخريجها قريباً.

(٥٣) تدريب الراوي (٣٢٥/١).

(٥٤) هذا الأثر موضوع لا أصل له. ينظر: تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: ١٤٨)، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للقاري (ص: ١٤٨).

(٥٥) المنار المنيف (ص: ٥٤).

(٥٦) المصدر السابق (ص: ٦٢).

(٥٧) هذا المثل أخرجه الدولابي في: الكنى والأسماء (٦٣٩/٢)، برقم: (١١٤١) عن الحسن.

(٥٨) منهاج السنة النبوية (٥٢٦/٧).

(٥٩) هذا الحديث موضوع لا أصل له. انظر: الموضوعات، لابن الجوزي (٣٠١/٢)؛ تذكرة الموضوعات (ص: ١٤٨).

(٦٠) المنار المنيف (ص: ٥١).

(٦١) المستصفى (ص: ١١٣). وينظر: شرح تنقيح الفصول، للقرافي (ص: ٣٥٥).

(٦٢) الإحكام (١٢/٢).

(٦٣) المنار المنيف (ص: ٥٧).

(٦٤) بيان المختصر (٦٦٢/١). وينظر: مختصر البعلي (ص: ٨٤)، فصول البدائع، للفناري (٢٤٨/٢)، تحفة المسؤول، للرهوني (٣٣٨/٢).

(٦٥) ينظر تفصيل هذه المسألة في: أصول الشاشي (ص: ٢٨٤)، الفصول، للجصاص (٤١/٣)، البرهان، للجويني (٢٥٦/١)، الإحكام، للآمدي (٤١/٢)، شرح تنقيح الفصول (ص: ٣٥٥)، شرح مختصر الروضة (٢٣٤/٢).

(٦٦) ينظر تفصيل هذه المسألة في: أسباب اختلاف الفقهاء، للخفيف (ص: ٧٢ وما بعدها).

(٦٧) ينظر تفصيل هذه المسألة في: نفائس الأصول، للقرافي (٣٧٣٩/٨)؛ إيضاح المحصول، للمازري (ص:٣٢٩)، التحقيق والبيان، للأبياري (٢٧٦/٢)، تحفة المسئول (٢٥٠/٢ وما بعدها).

## فهرس المصادر والمراجع:


١. **القرآن الكريم.**

٢. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، د. عبد المجيد محمود عبد المجيد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٣. الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدِّين الآمدي (ت: ٦٣١هـ.)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٧هـ.

٤.إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ.)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٥.إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدِّين الألباني (ت:١٤٢٠هـ.)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٦.أسباب اختلاف الفقهاء، لشيخ علي الخفيف، دار الفكر العربي– القاهرة، ١٩١٦م.
٧.أصول السرخسي، لأبى بكر محمد بن احمد السرخسي (ت: ٤٩٠هـ.)، دار الكتاب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
٨.أصول الشاشي، لأحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي الحنفي (ت: ٣٤٤هـ.)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٩.أصول الفقه، لمحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ.)، تحقيق: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض– السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.
١٠.الأعلام، خير الدِّين بن محمود بن محمد الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، طبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
١١.إيضاح المحصول من برهان الأصول، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: أ.د. عمار الطّالبي، دار الغرب الإسلامي، تونس، (د/ت).
١٢.البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدِّين محمد بن بهادر الزَّركشي (ت: ٧٩٤هـ.)، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
١٣.البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ.)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.
١٤.البرهان في علوم القرآن، بدر الدِّين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.
١٥.بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لأبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ.)، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، دار المدني، جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٦.التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ.)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٧.تحفة المسئول في شرح مختصر منتهى السول، لأبي زكريا يحيى بن موسى الرّهوني (ت: ٧٧٣هـ)؛ تحقيق: د. الهادي بن الحسين شبيلي؛ ويوسف الأخضر القيم، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي– الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
١٨.التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، علي بن إسماعيل الأبياري (ت: ٦١٦هـ.)، تحقيق: د.علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، دار الضياء– الكويت، ط١٤٣٤،١هـ، ٢٠١٣م.
١٩.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة (د/ت).
٢٠.تذكرة الموضوعات، لمحمد طاهر الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة:

الأولى، ١٣٤٣هـ.
٢١.التقريب والإرشاد (الصغير)، للقاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٢٢.التقرير والتحبير في علم الأصول، لمحمد ابن أمير الحاج (ت: ٨٧٩هـ.)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٢٣.تهذيب اللغة، لمحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٢٤.الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٥.جمع الجوامع، للإمام تاج الدِّين السُّبكي (ت: ٧٧١هـ.)، وهو مطبوع مع شرحه للمحلي، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٢٦.جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، لمحمد طاهر الجوابي، نشر وتوزيع: مؤسسات ع. عبد الكريم عبد الله، تونس، بدون سنة الطبع.
٢٧.الدفاع عن السنة (ماجستير)، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية (د/ت).
٢٨.الخلاصة في معرفة الحديث، لشرف الدين الطيبي (ت:٧٤٣هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع- الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٢٩.سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ.)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت (د/ب).
٣٠.سنن البيهقي الكبرى، للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٣١.شرح تنقيح الفصول، لشهاب الدِّين أبو العباس القرافي (ت: ٦٨٤هـ.)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
٣٢.شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد القوي الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٣٣.شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.
٣٤.شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت- لبنان، (بدون تاريخ).
٣٥.صحيح البخاري= الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ.)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٦.صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ.)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٧.العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الفراء (ت: ٤٥٨هـ.)، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية ، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٣٨.فصول البدائع في أصول الشرائع، لمحمد بن حمزة الفناري (ت: ٨٣٤هـ.)، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٣٩.الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ.)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٤٠.الفكر المنهجي عند المحدثين، لهمام عبد الرحيم، سلسلة اصدارات كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، العدد (١٦)، محرم، ١٤٠٨هـ.
٤١.قواطع الأدلة في الأصول، لمنصور بن محمد بن السمعاني (ت: ٤٨٩هـ.)، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٤٢.الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة (دون تاريخ).
٤٣.الكنى والأسماء، لمحمد بن أحمد الدولابي (ت:٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٤٤.اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
٤٥.لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٤٦.اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم الشِّيرازي (ت: ٤٧٦هـ.)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٤٧.المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ.)، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٤٨.مختصر البعلي = المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن علي بن محمد البعلي الحنبلي (ت: ٨٠٣هـ.)، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة– السعودية، ١٤٠٠هـ.
٤٩.المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٥٠.المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٥١.مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ.)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ،٢٠٠١م.
٥٢.المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)، للملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨هـ.
٥٣.المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ.)، تحقيق: خليل الميس،

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
٥٤.مقاييس نقد متون السنة، لمسفر الدميني، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٥٥.المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٥٦.منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٥٧.منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، على عبد الباسط مزيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د/ب).
٥٨.منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٠م.
٥٩.الموافقات، لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٦٠.الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.
٦١.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٦٢.نفائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدِّين أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ.)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٦٣.نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، لنجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٦٤.النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٦٥.نهاية السُّول شرح منهاج الوصول، لجمال الدِّين عبد الرحيم الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ.)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.